



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

الحوافز الجاذبة للاستثمار الاجنبي

بحث تقدم به الطالب

سيف صلاح عبد الوهاب

إلى جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية

وهو كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف

م. م. عمار ياسين

٢٠١٨م

١٤٣٩هـ

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَإِذَا مَرَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى

الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾

صدق الله العظيم

العنكبوت/ (٦٥)

الاهداء

إلى التي لم أفـِ بحقها لو أنني أشعلت لها الأنامل شمعاً

.....أمي .

إلى وهج المحبة وصدق العاطفة إلى الحنان الذي يحرك خبايا النفس والمشاعر والأحاسيس

.....أبي

إلى من أسكنتهم بين أضلعي واحتلوا نبضي ومسام جلدي

.....أخوتي أخواتي .

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعين نبينا محمد (ﷺ) خاتم النبيين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وعلى صحبه اجمعين.

اما بعد ...

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد . وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل .

الحمد لله وشكره على فضله واحسانه وعلى دعوته لي في اعداد هذا البحث العلمي المتواضع وأخص بالتقدير والشكر الى المدرس المساعد عمار ياسين الذي كان له الفضل الكبير على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث فكان لنا نورا يضيئ الظلمة التي تقف احيانا في طريقنا هو من زرع التفاؤل في قلوبنا وقدم لنا المساعدات والتسهيلات والافكار له منا كل الشكر والامتنان .

وانه لمن واجب الامتنان والعرفان إن يتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير الى كلية اليرموك – قسم القانون لإتاحتهم الفرصة للباحثة لإتمام البحث .

الباحث

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذا البحث المرسوم بعنوان (الحوافز الجاذبة للاستثمار الاجنبي) جرى تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم القانون .

بإشراف

م .م عمار ياسين

قائمة المحتويات

الموضوع	الحوافز الجاذبة للاستثمار الاجنبي	الصفحة
	العنوان	
	الآية القرآنية	
	اقرار المشرف	
	الاهداء	
	الشكر والتقدير	
	المقدمة	
المبحث الاول	مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	٩-١
المطلب الاول	معنى الاستثمار الاجنبي واشكاله	٥-١
الفرع الاول	تعريف الاستثمار	٣-١
الفرع الثاني	انواع الاستثمار الاجنبي	٤-٣
الفرع الثالث	اهداف ومصادر تمويل الاستثمار	٥-٤
المطلب الثاني	اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	٩-٦
المبحث الثاني	الحوافز الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر	١٥-١٠
المطلب الاول	مفهوم واهمية حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر	١٢-١٠
المطلب الثاني	انواع حوافز الاستثمار	١٥-١٣
الفرع الاول	حوافز ضريبية اعفاء وتخصيص	١٤-١٣
الفرع الثاني	حوافز غير ضريبية سندات مالية ومعنوية	١٥
الخاتمة		١٦
المصادر		١٨-١٧

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في اواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية الجنسية اذا اصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الاعلامية .

والعراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية و اعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقدم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث اضافة الى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديدا وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافة بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافة ولم يكن امام العراق خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية لتأمين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في دور الاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و اعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية اداريا وفنيا .

وان التعريف بالاستثمار الاجنبي ، إذ أنه ليس راس المال المادي فقط بل يتضمن نقل التكنولوجيا المتطورة واساليب الادارة الحديثة وتقالييد عمل جديدة وتدريب الكوادر الوطنية وفتح فرص عمل جديدة ومشاركة العالم في النهضة العلمية الحديثة.

مشكلة البحث

ان اشكالية تمويل التنمية واعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية ومدة الحصار و ردم فجوة التخلف هي اشكالية حقيقيه برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية ، مما ادى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة لعدم استقرار الوضع الامني، وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض اضافة الى ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات.

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث تم استخدام هذا المنهج من خلال عرض مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وتقسيماته ومفهوم حوافز الاستثمار وانواعها واهميتها .

تقسيم البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين :-

- ١- المبحث الاول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر .
- ٢- المبحث الثاني الحوافز الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار الاجنبي

يعد الاستثمار من الوسائل المهمة في تنمية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد المعاصر وتهيئة الأرضية الملائمة للتنمية الاقتصادية ، إذ لابد من تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمار وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف وسوف يتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما :-

المطلب الاول / معنى الاستثمار الاجنبي واشكاله

المطلب الثاني / اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الاول

معنى الاستثمار الاجنبي واشكاله

الفرع الاول / تعريف الاستثمار

هناك العديد من المفاهيم والمضامين لهذا المصطلح الاقتصادي وذلك تبعاً للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات ونهج المخططون فهو يعني :-
الاستثمار في اللغة / الاستثمار من الثمر، والثمر هي انواع الاموال، و(يستثمر) معناها ينمي او يزيد، وانما عادة يكون في الاموال بأشكالها المختلفة والتي منها العقارات او المنقولات وبقية الاشكال المادية(١).
الاستثمار في الاصطلاح القانوني / اضافة الى المخزون من الاصول المنتجة مثل السلع الانتاجية - السلع الانتاجية هي المعدات والمنشآت او البضائع الموجودة - فحين تبني شركة ما مصنعاً جديداً فان هذه الاعمال تمثل استثمارات، ان هذا المعنى ينصرف الى الاضافة في السلع المادية سواء كانت معدات رأسمالية او مباني او إضافات الى المخزون القائم(٢).
او هو (استخدام المال لجني المزيد من المال، أي لكسب الدخل او زيادة راس المال او كليهما)(٣).

١- د . محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٨٦.
٢- بول آ . سامولسن ، ويليام ، د . نورد هاوس ، الاقتصاد - ترجمة - هشام عبد الله ، ط ١ ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٤٦٦.
٣- د . حسن النجفي ، عمر الايوبي ، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، مراجعة واشراف د. محمد دبس ، ط بلا ، سنة بلا ، اكاديمي ، بيروت لبنان ، ص ٢٠٤.

ومن جانب آخر فقد تم تعريف الاستثمار (بأنه التغير في رصيد راس المال خلال مدة زمنية محددة) والاستثمار هنا على خلاف راس المال فهو يمثل تدفق وليس رصيد قائم وهذا يعني انه في حين يقاس راس المال عند نقطة زمنية محددة فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة (١). والاستثمار هو:- استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين اصول رأسماليه (موجودات ثابتة) تستخدم في انتاج السلع والخدمات (٢).

عند التدقيق في أي مفهوم من مفاهيم الاستثمار انفة الذكر نرى تركيزها على الجانب المادي فقط وهي بهذا تتحو منحى المعنى القديم للاستثمار اذ ان غالبية المجتمعات تعاني الركود والعجز وبالتالي بحاجه الى زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي الامر الذي يعني القيام باستثمارات محددة أي معدل معين من الاستثمارات محدد وفق درجة العجز والركود وهذا المفهوم لم يعد مقبولا في العصر الراهن والمرحلة الحالية فقد تطور كل شيء واصبح الانسان محور عملية التنمية والتطور فهو هدف ووسيلة وحجر الزاوية في كل محاور النشاط الاقتصادي (٣). ان المفهوم الحديث الذي شاع بدءا من عقدي السبعينات والثمانينات يقوم على ان عملية الاستثمار نشاط متعدد الابعاد يتضمن تغييرات في الهياكل والميول والمؤسسات وتسارعا في النمو الاقتصادي لتحقيق المساواة والقضاء على الفقر وهذه اهداف كل المجتمعات والافراد فهي تتضمن جانبا ماديا وجانبا انسانيا فمستوى المعيشة المتدني يفضي الى مستويات متدنية في التعليم والصحة والخدمات وهذه ترتبط بطريقة او اخرى بانخفاض مستوى الدخل وحصصة الفرد منه مما يؤدي بالضرورة الى تدني مستوى المعيشة وعليه اضحى الاستثمار ليس تراكما ماديا انما القدرة على انتاج هذا التراكم وهو ما يتأتى بالاستثمار في راس المال البشري والفكري الذي اصبح العامل المهم في محاور النشاط الانساني واذا كانت زيادة راس المال الكلي تعبر عن الاستثمار المادي فان الاستثمار البشري يعبر عنه من خلال الانفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات متضمنا ايضا الانفاق على البحث والتطوير والصحة (٤).

- ١- د. فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، جدار الكتاب العالمي ، عمان الاردن ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٣ .
- ٢- د. عادل عبد العظيم ، الاستثمار ، ط ١ ، المعهد العربي لتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص ١١ .
- ٣- اسامة علي كاظم ، دراسة تحليلية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات بلدان عربية (الأردن ومصر) كحالة دراسية ، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣ .
- ٤- د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ٢٠٠٠ ، ص ١٢٣ .

من كل ما تقدم يمكن الإشارة الى ان العمل يعني خلق منفعة كذلك فان الاستثمار ايضا عمل هدفه زيادة الناتج القومي وبالتالي الدخل القومي ومن ثم دخل فردي جيد ينعكس على رفاهية الناس انتهاءً بتقليل مساحات الفقر والحرمان وعدم المساواة، اما الية هذا العمل فهو توجيه المدخرات نحو زيادة السلع الرأسمالية عن طريق زيادة تكوين رأس المال هذا على مستوى الداخلي أي داخل البلد المستثمر وقد يكون هناك مصادر تمويل خارجيه(١).

الفرع الثاني / انواع الاستثمار الاجنبي

- يمكن تقسيم الاستثمار حسب المعايير الاتية :- (٢)

أ (معيار العائدية، وهي :

• الاستثمارات الخاصة :- يقوم بها اشخاص طبيعيون او معنويون يسعون الى تنمية ثرواتهم عامة وزيادة الانتاج خاصه .

• الاستثمارات العامة :- وتقوم بها المشاريع التي تعود فيها ملكية وسائل الانتاج للدولة وغايتها تحقيق المنفعة العامة اولاً ثم تحقيق الارباح .

ب (معيار الهدف من الاستثمار، وهي:-

١) الاستثمار الاقتصادي وهدفه الزيادة في السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي الاجمالي....

٢) الاستثمار المالي ويعني نقل ملكية الاموال من مستثمر لآخر.

ج (معيار النشاط الاقتصادي، ويقسم :-

١) استثمار زراعي.

٢) استثمار صناعي.

٣) استثمار خدمي.

د (معيار مادة الاستثمار، وهي:-

١) استثمار في السلع والخدمات.

٢) استثمار في الاصول الاخرى كالات والعقارات والمعدات.

٣) استثمار في الاصول المالية كالأسهم والسندات.

هـ) معيار التمويل، ويضم:-

١- د. زياد رمضان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤.

٢- د . احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ١٩٩٧ ، ص ١٩.

١. الاستثمار المحلي :- وهذا النوع من الاستثمار يكون مصدر تمويله من داخل البلد أي محلياً سواء كان من القطاع الخاص أو العام ويقوم بإدارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات .

٢. الاستثمار الأجنبي :- استثمار يكون مصدر تمويله خارجياً أي من خارج حدود البلد وهذه الاستثمارات تهدف إلى جني الأرباح وزيادة المنافع المتحققة فهو إذن استثمار من خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة(١).

الفرع الثالث / أهداف ومصادر تمويل الاستثمار

يمكن اجمال أهم أهداف النشاط الاستثمار بنقاط التالية :-

١. تحقيق نمو اقتصادي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الدخل القومي .

٢. تحقيق قفزات نوعية في جميع القطاعات القابلة للنمو والتطور.

٣. تحقيق نهضة فعلية تشمل أثارها جميع المواطنين بما يؤدي إلى تقليل البطالة وتحسين الخدمات وحل مشكلة السكن وتطوير المهارات الفنية فضلاً عن الارتقاء المتوازن بالقطاعات الانتاجية.

٤. بناء وتطوير الهياكل الارتكازية للمجتمع بما يترك أثراً إيجابياً على الأداء الاقتصادي.

٥. دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٦. التطوير والابتكار المستمر والذي يعتمد على نتائج الفكر البشري الذي يعد أهم من الاستثمار في الرأسمال المادي لأن الأخير يعتمد على الأول.

٧. اجتماعياً فإن العملية الاستثمارية بما تعنيه من رفع لمستوى معدل الدخل الفردي تعمل على تقليل مساحات الفقر والحرمان وبالتالي تحول الناس إلى الاهتمام بالقضايا الثقافية والفنية والرياضية كذلك العمل على تقليل نسبة الأمية في المجتمع كنتيجة طبيعية للاستثمار في الميدان العلمي والتربوي والبحثي من خلال التوسع في عملية بناء المدارس والجامعات ومراكز البحوث ناهيك عن بناء المستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية، وتبقى عملية الاستثمار والنشاط الاستثماري الصحيح هدفها الأول والأخير كما هو واضح من خلال المخطط المرسوم المرفق في هذا المبحث هو الإنسان بكل عوالمه واحتياجاته وتطلعاته وأدميته (٢).

١- د . احمد زكريا صيام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠.

٢- د. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، ط ١ ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٦.

مصادر تمويل الاستثمار:- الاستثمار كما هو معروف يعتبر تدفقا من الانفاق وهذا الانفاق هو مادي بالدرجة الاولى يتوجه لمتطلبات الاستثمار انفة الذكر وعليه يتوجب معرفة مصادر هذا الانفاق وهي :-

١. المصادر المحلية الوطنية:- وتمثل المدخرات مادته الرئيسية وتأخذ المدخرات هنا العديد من الصور اذ ان هناك مدخرات بواسطة المشروعات (قطاع عام) او الافراد(القطاع العائلي) او تكون واجبة الالزام (قسريه) بواسطة الدولة (الاقتراض الداخلي - الضرائب - التمويل بالعجز) .

٢. المصادر الاجنبية:- في حالة قصور المصادر المحلية او لغرض دعمها يعتمد الى الاستعانة بالمصادر الخارجي لأجل الحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الانتاج المحلية وهناك انواع مختلفة للتمويل الخارجي منها:-

أ) القروض الخارجية :- وهذه ممكن الحصول عليها نتيجة لعلاقات الدولة الخارجية أي مع الدول الاخرى أو المنظمات الإقراضية الإقليمية والدولية.

ب) التمويل الرسمي :- وهي تدفقات اجنبية تتلقاها الدولة المعنية من الدول الاخرى وتشمل مساعدات التنمية الميسرة وتدفقات التنمية الرسمية غير الميسر كقروض البنك الدولي .

ج) الاستثمارات الأجنبية، سوف يتم التطرق اليها لاحقاً (١).

١- د. فليح حسن خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧.

المطلب الثاني

اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

لم يحظ مفهوم مثل ما حظي به (الاستثمار الاجنبي) من نقاش واختلاف واجتهاد رغم الوضوح الظاهري اللفظي له ورغم انتشاره باعتباره من الظواهر المالية البارزة منذ عقود خلت من القرن الماضي فالى سنين قليلة كان ينظر للاستثمارات الاجنبية نظرة فيها كثير من الحذر والتوجس والتردد باعتبارها النافذة التي تتسلل من خلالها الدول الاجنبية لتمارس انشطتها وسياساتها او تأثيراتها ذات الصبغة غير الوطنية او المناهضة في بعض الاحيان... كانت تلك صورة الماضي غير ان العقود الأخيرة حملت رؤى مغايرة وافكارا كثيرة اذ تغيرت الايديولوجيات وتبدلت الوقائع والنظريات في شتى مناحي الحياة سيما الاقتصادية ففي الوقت الذي كانت فيه الاستثمارات الاجنبية خلال سنوات الخمسينات والستينيات والسبعينيات تبحث عن الميادين المناسبة التي تعمل فيها دون ان تحظى بالترحاب الكافي من جانب الدول النامية بل وتجابه بالضد اصبحت هذه الدول في الوقت الراهن هي التي تبحث عن الاستثمارات الاجنبية وتشجع لها القوانين وتمنحها التسهيلات وتقوم بإصدار القوانين والتشريعات التي تساعد على تسهيلها وتمنحها المزيد من المغريات وتوجهها الى الميادين التي تناسبها داخل البلد بل اصبحت اغلب الدول النامية تتنافس من اجل الحصول واستقدام الاستثمارات الاجنبية وللوصول الى محدد واضح للاستثمار الاجنبي لا بد من الاحاطة بكل مقتربات هذا المحدد (١).

وقد لعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما واساسيا في التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي لمختلف اقطار العالم المتطور الان مثل اقطار أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وبحلول عام ١٩١٤م كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الاجنبي المباشر يقدر بنحو ١٥ مليار دولار وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الاكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وكانت امريكا اكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر (٢).

١- د. دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، ط ١ ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧-٥٢.

٢- د. زياد رمضان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

وفي عام ١٩٢٨م بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر نحو ٦٦ مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لاتزال اكبر المستثمرين وقد توجهت اكثر من نصف تلك الاستثمارات الى الدول النامية ولاسيما في امريكا اللاتينية واسيا خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنى الأساسية وبشكل عام سيطرت بريطانيا في مرحله ما قبل الحرب العالمية الاولى على نحو ٤٢% من المجموع العالمي الكلي للتمويل الدولي(١)، وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الاجنبي المباشر اذ اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات واصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية اكثر انواع الاستثمار شيوعا وقد ساد تخوفا بين البلدان النامية مبعثه الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبي المباشر مثل خلق تبعيه اقتصاديه والتدخل السياسي وكان من شأن ذلك ان شهدت هذه الاستثمارات تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة، وفي السبعينات تأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بتحسّن اسعار السلع الأولية سيما النفط والغاز وكذلك فوائض ميزانيات الدول المصدرة لتلك السلع الا انها لم تكن لصالح الاستثمار الاجنبي حيث اعيد تدوير تلك الاموال الى الدول النامية بشكل قروض قدمتها البنوك الدولية واصبحت الدول النامية اكثر اعتماداً على تلك القروض وقل اهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر ومما ساعد على ذلك استفادة الدول النامية من الزيادة في اسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة الى استثمار اجنبي مباشر(٢).

ومن الممكن اجمال فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد العراقي بشكل خاص في النقاط التالية:- (٣)

١- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية او رؤوس الاموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي و الفساد المالي والاداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية اذ ان الاستنزاف المادي والإنساني كلف البلاد ثمناً باهظاً بفعل الصراعات الداخلية ومن ناحية اخرى لا يمكن مستقبلاً الاعتماد فقط على عوائد الصادرات النفطية رغم انها اساسية في الوقت الحاضر لما قد يترتب على ذلك من مخاطر جديه سواء بغياب

١- اسامة علي كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١.

٢- د. علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، بحث منشور في مجلة جسر التنمية ، العدد ٣١ ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .

٣- المصدر اعلاه ، ص ١٦ .

الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابتة مستدامة نتيجة لأسباب كثيرة منها اضطراب اسواق النفط المالية وتذبذب الاسعار فضلا عما يتعرض له القطاع النفطي من عوارض جسيمه كأعمال التخريب وانقطاع التصدير والتهريب والفساد الاداري لذا يتوجب العمل على تنويع مصادر الدخل والتمويل سيما اذا علمنا ان النفط له هيمنته على مجمل القطاعات السلعية سواء من ناحية عوائده والتي تشكل ما بين ٩٠-٩٨% من اجمالي الصادرات .

٢- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وايجاد طبقة جديدة من رجال الاعمال عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار او استحداث مشروعات جديدة مسانده للمشروعات الاستثمارية الأجنبية مما يمكن القطاع الخاص الاسهام في عملية التنمية سيما تنمية الملكية الوطنية عن طريق رأسماله او رؤوس الاموال الأجنبية او ايجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل واسهام القطاع الخاص في عملية البناء يمثل في الجانب الثاني دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق قطاع اقتصادي او مساحة معينة من الاقتصاد الوطني مستقلة عن هيمنة الدولة وسيطرتها مما يحد من قدرتها على التسلط بما يفضي الى بناء شراكه بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما لكلاهما والمجتمع .

٣- تسهيل حصول العراق على التكنولوجيا الحديثة سيما في قطاع الصناعة والمعلوماتية وهذا امر غاية الحساسية نظرا لما للتقانة الحديثة من دور في تطور وبناء البلدان وفي اختصار زمن الكينونة الوطنية على مختلف الصعد ومعروف ان الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق طيلة ١٣ عاما ادى الى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي بالنسبة لبقية العالم ما ادى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين بقية دول العالم من جهة ومن الجهة الاخرى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية وهذا مبرر كاف لاستخدام الاستثمارات الاجنبية المباشرة(١).

٤- توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الكوادر البشرية اذ تقدر حجم العمالة المتاحة في العراق بنحو (٨,٥) مليون شخص (حسب مصادر البنك الدولي) وتقدر حجم البطالة بعد احداث عام ٢٠٠٣م بنحو ٣٠% ويضاف الى هذا العدد ما يعرف بالعمالة الناقصة أي ان عدد كبير من العاملين في القطاعات غير المنظمة بأجور متدنية وساعات عمل متذبذبة ، ومما فاقم من مشكلة البطالة في العراق تسريح

١- د. علي عبد القادر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

الجيش وقوى الامن الداخلي وحل وزارة الاعلام وتسريح العاملين في عدد كبير من معامل وانشطة القطاع الخاص بسبب توقف الانتاج مباشرة بعد الاحداث وتعرض الاسواق العراقية لعملية الاغراق من قبل دول الجوار كل هذا جعل ساحة العراق مناسبة لاستقدام الاستثمار الاجنبي المباشر كونه مطلب مناسب على الاقل في المرحلة الراهنة اذا اخذنا بنظر الاعتبار اضافته الى المؤشرات السابقة ان العراق يتصف بنسبه نمو سكانيه عاليه في قطاع الشباب ونسبة كبيره بقوة العمل تقدر بـ ٢٤,٤% في السنه حيث يدخل كل عام (١٧٠) الف عامل جديد.

٥- المساعدة في فتح اسواق جديده للتصدير سيما ان الشركات الاجنبية العملاقة لديها افضل الامكانيات للوصول الى اسواق التصدير بما تملكه من خبرات ومهارات تسويقيه عاليه اذ يشير تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي عام ٢٠٠٢ الى ان دور الاستثمار الاجنبي عن طريق الشركات الدولية اخذ في التعاضد في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة وذكر التقرير ان عدد هذه الشركات بلغ عام ٢٠٠١ حوالي ٦٥ الف شركة اجنبية تضم بين حناياها ٨٥٠ الف شركة اجنبية تابعه لها في شتى انحاء العالم ويقدر عدد العاملين فيها بحوالي ٥٤ مليون شخص مقارنة بنحو ٢٤ مليون شخص في عام ١٩٩٠ وقد بلغ رقم مبيعاتها نحو ١٩ تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية في حين كان الرقمان متساويان في عام ١٩٩٠ واستأثرت الشركات متعددة الجنسيه والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي العالمي الاجمالي حسب ما ذكره تقرير الاستثمار العالمي انف الذكر(١).

ومقابل هذه الاهمية للاستثمارات الاجنبية هناك مخاوف تجعل الدول النامية مترددة في جذب الاستثمارات الاجنبية اليها، وذلك للأسباب الآتية :-

- ١- التلوث البيئي .
- ٢- زيادة التكاليف .
- ٣- رفع اسعار الخدمات الاساسية .
- ٤- قتل الصناعات الوطنية .
- ٥- مخاوف امنية وسياسية واجتماعية .

١- د. علي عبد القادر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

المبحث الثاني

الحوافز الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار من الوسائل المهمة في تنمية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد المعاصر وتهيئة الأرضية الملائمة للتنمية الاقتصادية ، إذ لابد من تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمار وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف ، وعلى العموم فالاستثمار كل إضافة جديدة إلى رأس المال والتغير في المخزون على أن تلك الإضافة أو ذلك التغير قد يكون مصدره محلي أو أجنبي ، تتسابق البلدان المختلفة على جذب المستثمرين الأجانب ومن أجل ذلك تكفل لهم العديد من الحوافز والتسهيلات والامتيازات إلا أن تلك الحوافز لا يترتب عليها بالضرورة زيادة حجم الاستثمار الأجنبي، فلا يزال حجم الاستثمار الأجنبي في بعض الدول محدودا رغم الحوافز التي تقدمها تشريعاتها. فجذب الاستثمار لا يتوقف على الحوافز فقط ، بل هناك عوامل كثيرة تؤثر في الاستثمار؛ منها الاستقرار السياسي، وحجم السوق، وتوافر الموارد البشرية والمادية، ومناخ وأشكال الاستثمار المتاحة وعدم ملائمة أيا من هذه العوامل يعد عائق يحد من أثر الحوافز المقدمة للاستثمار، فالحوافز قد تكون عوامل مشجعة للاستثمار الأجنبي، ولكن ليس جاذبه له (١)، إذ يتعين إزالة العوائق حتى تصبح الأرض مهيأة أمام تدفق رأس المال الأجنبي، وعلى العموم تقسم الأدبيات الاقتصادية الاستثمار الأجنبي إلى قسمين رئيسيين وكما يأتي :-

المطلب الاول

مفهوم واهمية حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الاول / مفهوم حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر

هو مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا او إيجابيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الاوضاع القانونية والتنظيمات الادارية (٢).

١- د. فلاح عبد الحسن و د. هناء السامرائي ، الاستثمارات الاجنبية المسوغات والاحطار ، بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٨ ، ص ٦٧ .

٢- د. وليد صالح عبد العزيز ، حوافز الاستثمار وفقا لاحداث التشريعات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٩ .

الفرع الثاني / أهمية حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر

ان جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة لدول مجلس التعاون والتي اجتذبت حتى الآن جزءا يسيرا من اجمالي تدفقات الاستثمار المباشر نحو الدول النامية ولم يكن توزيع هذه التدفقات متساويا سواء على المستوى القطري او القطاعي مما حدا بواضعي السياسات في دول المجلس الى محاولة تغيير هذا الوضع وفي اطار الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتائر قابله للاستمرار يتم توجيه مزيد من الاهتمام نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين البيئة الاقتصادية المحفزة واستحداث حوافز جاذبة للاستثمار وهو عمل رئيسي، تشارك بدور اساسي فيه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (١) .

ويمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يكون عاملا حاسما في تعزيز النمو اذ انه يتضمن - باعتباره شكلا من اشكال رؤوس الأموال العالمية - كثيرا من منافع وتكاليف التدفقات المالية المماثلة بيد ان الاستثمار الأجنبي المباشر فريد في حزمة الحوافز التي يقدمها للبلد المضيف والاقتصاد العالمي وتتجاوز هذه الروابط مجالات التكامل المالي وحركة عناصر الانتاج الى فرص نقل التكنولوجيا من الدول المصدرة لرؤوس الأموال الى الدول المضيفة ويجمع الاقتصاديون بحسب الدراسة على ان احد اهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من انواع التدفقات الرأسمالية وهو تأثيراته الناتجة على بقية القطاعات الاقتصادية وفي هذا الاطار تنوه الكتابات المتخصصة الى المظهر التجاري للاستثمار الأجنبي، وتعمل العوامل الايجابية ذات الطابع التجاري والتي تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على انواع التدفقات الرأسمالية الأخرى، على صعيد الواردات والصادرات (٢).

ففي جانب الواردات يسمح للاستثمار الاجنبي المباشر باستيراد تكنولوجيا المشروعات متعددة الجنسية الى البلد المضيف وقد تكون هذه التكنولوجيا ذات صبغة رأسمالية او تنظيمية او تسويقية ولا يمكن نقل التكنولوجيا عن طريق تجارة السلع وانما يتم نقلها عن طريق انشاء

١- د. وليد صالح عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .

٢- بحث منشور على الرابط الالكتروني التالي abu.edu.iq/research/articles ، تاريخ الزيارة ٢٠١٨ / ٤ / ١٦ .

بشركات تابعة للشركة الأم في الدول المضيفة ويساهم القرب الجغرافي للشركات التابعة من الشركات المحلية في النقل المباشر للمعرفة والآثار الناجمة عن انتشار زيادة الانتاجية في البلد المضيف عبر طريق عدد من القنوات وتوجد التجارة الداخلية بين الشركات المحلية رابطا مباشرا بين المشروعات التابعة والمستثمرين المحليين بما يسمح للآخرين بنقل التجارب التنظيمية والتسويقية الناجمة من الأولين فضلا عن الحصول على تكنولوجيا الانتاج المتقدمة كما تساعد الشركات التابعة في رفع مستويات المهارة للعمالة في باقي القطاعات الاقتصادية وبما ان قسما كبيرا من التكنولوجيا يعتبر رأس مال بشري فان هذا يعتبر نوعا من النقل للمعرفة من الدولة الأم الى الدولة المضيفة (١).

اما في جانب الصادرات فان الشركات التابعة توفر فرصة ذهبية للشركات المحلية لولوج اسواق كانت مغلقة امامها، كما يمكن ان تحدث زيادة مباشرة في صادرات الشركات المحلية عن طريق منتجاتها التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات التابعة، وبما ان الأخيرة تتمتع بسهولة ولوج الأسواق العالمية فإنها بذلك تساهم في زيادة صادرات الدولة المضيفة وتدل الشواهد التطبيقية الكثيرة على ان التأثيرات الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر مشجعة الا انها تشير الى اهمية ضبط مكوناته وعليه يمكن القول ان تركيبة الاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر ذات اهمية قصوى في تحديد ما اذا كان له تأثيره الايجابي على الدولة المضيفة أم لا، كما ان تجارب الماضي تدل على ان الشركات الأم اصبحت تدفع جزءا من تكلفة البحوث والتطوير المتعلقة بفروعها الخارجية ومع نمو شركات البحث والتطوير يمكن لها ان تستقل عن الشركة الأم وشركاتها التابعة وتصبح مصدرا عاما للتطور التكنولوجي في الدول المضيفة (٢).

١- بحث منشور على الرابط الالكتروني التالي abu.edu.iq/research/articles ، تاريخ الزيارة ٢٠١٨ / ٤ / ١٦ .

٢- د. محمد علي ابراهيم العامري و د. نغم حسين نعمة ، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ٤ ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤ .

المطلب الثاني

انواع حوافز الاستثمار

يختلف وجود الحوافز وتنوعها من دولة الى اخرى حسب ما اذا كانت الدولة من الدول المتقدمة اقتصاديا ، فالدول المتقدمة قد تتشدد في منح الحوافز مثل كندا والولايات المتحدة وفرنسا ، اما اذا كانت الدولة نامية فأنها تتوسع في منح الحوافز حسب مقدرتها ، وتتنوع هذه الحوافز وتختلف من دولة الى اخرى حسب ظروفها ويمكن تقسيمها الى الحوافز الضريبية والحوافز غير الضريبية .

الفرع الاول / حوافز ضريبية بالاعفاء والتخصيص

اولا / الحوافز الضريبية :- هي اعفاءات وتسهيلات تمنح وفقاً لأحكام القانون من اجل تحفيز وتشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الاموال وتوظيفها وتوجيهها في القنوات الانتاجية والخدمية في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يؤمن للدول تلبية متطلبات خطط البناء القائمة فيها وصولاً للرفاهية المنشودة فهي تارة امتيازات واخرى تدابير واجراءات وثالثة ميزات الى كونها تيسيرات ونظم الا ان ما يجمعها ويوحدها انها تتخذ من جهة مركزية هي الدولة بأجهزتها المختلفة واهدافها كذلك موحد وبعبارة اكثر تركيزاً انها وسيلة اقتصادية مالية لتنفيذ سياسة دولة ما هدفها تشجيع النشاط الانتاجي ومن انواع الحوافز الضريبية .

- الاعفاء الدائم :- هو الاعفاء الذي تتمتع به المنشأة طوال حياتها دون خضوعها للضريبة ما دامت تزاوّل النشاط الذي ينص عليه القانون على اعفائه بصورة مطلقة .

- الاعفاء المؤقت او محددة المدة :- هي الاعفاء من دفع الضريبة لفترة زمنية معينة وهي الاكثر انتشارا بين البلدان النامية (١).

ثانيا / التخفيضات الضريبية:- هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط ، كإعادة استثمار الأرباح مثلاً. وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلد و تعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية :- (٢)

١- د. سعد عباس الانباري ، دور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمارات الاجنبية ، بحث منشور في

اوراق مؤتمر الاطار القانوني للاستثمار ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩ .

٢- المصدر اعلاه ، ص ٣٠ .

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل .
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل .

ثالثاً / أهمية الحوافز الضريبية ومبررات الاستعانة بها :- الضرائب اليوم أصبحت تلعب دوراً هاماً في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد ازدادت هذه الأهمية بازدياد تأثيرها على عملية النمو الاقتصادي وتعاضد دور القطاع الخاص في المجتمعات التي تنهج الطريق الحر في بناء اقتصاداتها وكذلك ازدادت أهمية الضريبة باتساع دور الدولة وازدياد تدخلها ناهيك عن ان الضريبة أصبحت شأناً عالمياً ونظراً لهذه الأهمية للضريبة أصبحت الحاجة ملحة لدراسة كل خطوة في رسم السياسة الضريبية ولهذا أصبحت الدول تتسابق الى تطوير انظمتها الضريبية بحيث تكون الضريبة اداة مشجعه لنمو القطاع الصناعي الخاص وتنشيط مفاصل الاقتصاد القومي ككل عن طريق ترشيد الاعفاءات الضريبية وهي جزء من الحوافز الضريبية ودراستها من الناحية الفنية والاقتصادية ومعلوم ان أهمية الضرائب تكمن في تشجيع الاستثمار من خلال الحوافز التي تمنحها والسؤال المطروح هنا، هو هل هذه الحوافز الضريبية كافية لخلق بيئة استثمارية ضمن منظومة العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في ذلك؟ حيث ان هناك منظومة متكاملة من العوامل التي تلعب دور في تشجيع حركة الاستثمار المحلي والاجنبي والحوافز الضريبية واحد من تلك العوامل ونحكم على فاعلية ونجاح الحوافز الضريبية في تحقيق اهدافها من خلال المعيارين التاليين:- (١)

١. معيار الكفاءة فلابد من ان نقارن بين منافع الحوافز الضريبية وتضحيات الدولة مقابل منح هذه الحوافز.

٢. معيار الفاعلية لبيان مدى تحقيق الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الراسمالي وزيادة عدد المشروعات الجديدة وزيادة القيمة المضافة لهذه المشروعات .

١- د . عناية غازي، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ، بيروت دار الجبل ، ١٩٩٠، ص ٤٣٩ .

الفرع الثاني / حوافز غير ضريبية

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تمويلية وتظهر بعدة أشكال مثل الاعفاء من رسوم الاستيراد ورسوم المبيعات أو الرسوم المحلية، وبشكل عام تعتبر الحوافز الضريبية جزء من الحوافز المالية التي تقدم لمالكي المشاريع قصد جذبهم الى عملية الانتاج والتصنيع، ويمكن تقسيمها الى :- (١)

- ١- الحوافز التي يغلب عليها الطابع المادي وهي :-
 - أ- منح المشروعات الاستثمارية مكافآت وخاصة التي تستثمر في المناطق الصناعية .
 - ب- منح حوافز مادية للأبحاث الصناعية .
 - ت- منح القروض المختلفة لتمويل الاستثمارات عبر فائدة اقل من معدلات الفائدة في الاسواق .
 - ث- تقديم مساعدات على شكل منح للمشروعات الاستثمارية .
- ٢- الحوافز ذات الطابع المعنوي وتشمل :-
 - أ- انتشار هيئة متخصصة لتلقي طلبات النشر في من الاجنبي .
 - ب- التسهيلات الائتمانية .
 - ت- تسهيل دخول وخروج المستثمرين ومنحهم الإقامة في الدول المضيفة .
 - ث- عدم تأميم المشروعات الاستثمارية او مصادقتها .

١- د . كمال عبد حامد آل زيارة ، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة للتطبيقات التشريعية في العراق ، بحث منشور ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة اهل البيت ، كلية القانون ، ٢٠١٠ ، ص ٤٨ .

الخاتمة

وعلى العموم فالاستثمار كل إضافة جديدة إلى رأس المال والتغير في المخزون . على أن تلك الإضافة أو ذلك التغير قد يكون مصدره محلي أو أجنبي .

الاستنتاجات

١. هناك مصلحة مشتركة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف لان كلاهما يربح من عملية الاستثمار وان البلد المضيف هو اكبر الرابحين لان نتاج عملية الاستثمار سوف تبقى على ارض هذا البلد ويسجل لصالحه من خلال ما أحدثه من تطوير البنية الاقتصادية وتطوير المهارات ورفع مستوى الرفاهية.

٢. ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار اجنبي في البلد فالأخير يمثل اضافات مباشرة الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الانتاجية والتجهيزات الرأسمالية .

٣. ساهم الاستثمار الخاص بنسبة اكبر من الاستثمار الحكومي مما يؤشر بوضوح ضعف السياسات الحكومية في هذا الاتجاه .

التوصيات

١- من الضروري ربط حجم الاستثمار في قطاع معين بإنتاجية ذلك القطاع واعتماد معايير وتجارب دولية في ذلك .

٢- تهيئة مناخات سياسية وقانونية شفافة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الإقليم.

٢- رفع نسبة الاستثمار الحكومي من إجمالي الاستثمار لتوفير بنى تحتية ملائمة لجذب الاستثمار .

٣- لابد من دراسة الحوافز الضريبية سيما الاعفاءات منها قبل منحها ويفضل منح الاعفاءات وبقية الحوافز حسب نوع الصناعة والنشاط الاقتصادي لتنمية القطاعات المطلوب دعمها تماشياً مع حاجة البلد بشكل عام .

المصادر

القرآن الكريم

اولا / الكتب

- ١- د . احمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ١٩٩٧ .
- ٢- بول آ. سامولسن ، ويليام ، د . نورد هاوس ، الاقتصاد - ترجمة - هشام عبد الله ، ط ١ ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠٠١ .
- ٣- د . حسن النجفي ، عمر الايوبي ، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية ، مراجعة واشراف د. محمد دبس ، ط بلا ، سنه بلا ، اكاديمي ، بيروت لبنان .
- ٤- د. دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، ط ١ ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .
- ٥- د. زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ .
- ٦- د . عادل عبد العظيم ، الاستثمار ، ط ١ ، المعهد العربي لتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٨ .
- ٧- د . عناية غازي، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ، بيروت دار الجيل ، ١٩٩٠ .
- ٨- د. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ، ط ١ ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، بغداد ، ١٩٨٦ .
- ٩- د. فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ، ط ١ ، جدار الكتاب العالمي ، عمان الاردن ، ٢٠٠٧ .
- ١٠- د. فلاح عبد الحسن و د. هناء السامرائي ، الاستثمارات الاجنبية المسوغات والاحطار ، بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٨ .
- ١١- د . محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ١٢- د. وليد صالح عبد العزيز ، حوافز الاستثمار وفقا لأحداث التشريعات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

ثانيا / الرسائل والاطاريح

- ١- اسامة علي كاظم ، دراسة تحليلية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات بلدان عربية (الأردن ومصر) كحالة دراسية ، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ .
- ٢- عادل عيسى كاظم ، الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان اسيوية مختاره مع الإشارة الى الفرص المتاحة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشوره مقدمه الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥ .

ثالثا / البحوث المنشورة

- ١- د. سعد عباس الانباري ، دور الاعفاءات الضريبية في جذب الاستثمارات الاجنبية ، بحث منشور في اوراق مؤتمر الاطار القانوني للاستثمار ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩ .
- ٢- د. علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بحث منشور في مجلة جسر التنمية ، العدد ٣١ ، الكويت ، ٢٠٠٤ .
- ٣- د . كمال عبد حامد آل زيارة ، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة للتطبيقات التشريعية في العراق ، بحث منشور ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة اهل البيت ، كلية القانون ، ٢٠١٠ .
- ٤- د. محمد علي ابراهيم العامري و د. نغم حسين نعمة ، امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ٤ ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٧ .

رابعا / المواقع

- ١- بحث منشور على الرابط الالكتروني التالي abu.edu.iq/research/articles ، تاريخ الزيارة ١٦/٤/٢٠١٨